الاقتصادية

PUBLICATION	Al Eqtisadiah	الإقتصادية	الصحيفة
DATE	19.07.2008	16.07.1429 هـ	التاريخ
PAGE	23	23	الصفحة
SECTION	Dialogue	حوار	القسم

جائزة التنافسية المسؤولة امتداد لنهج الملك خالد في الاهتمام بالوطن والمواطن

الجائزة شكر علمي دقيق باسم الناس للشركات التي تخدم الوطن

حوار: سعود التويم

الأمير فيصل بن خالد

ما الذي دفع مؤسسة الملك خالد الخيرية لدعم مبادرة التنافسية المسؤولة حتى أصبحت شريكة داعمة؟

ستكون الإجابة عن هذا السؤال أوضح من خلال استعراض مختصر لفكرة جائزة الملك خالد، يرحمه الله، حيث بدأت فكرة الجائزة بمبادرة من مجلس أمناء مؤسسة الملك خالد وفي وقت مبكر من تأسيس هذه المؤسسة الخيرية، حيث بادرنا بإعلان جائزة الملك خالد في عام 2004م. وأنشأت المؤسسة أمانة عامة للجائزة، ومنذ ذلك الوقت دأبت الأمانة على إعداد المعايير والضوابط والشروط وإجراءات الترشيح والتحكيم لفروع الجائزة الأربعة: فرع العلوم الاجتماعية، فرع الإنجاز الوطني، فرع المسؤولية الاجتماعية، وفرع المشروع الاجتماعي، ومنذ أن حددنا هذه الفروع في عام 2007م ونحن نتابع المستجدات في حقول المعرفة التي تخدم فروع الجائزة. ولقد وجدنا من خلال الدراسات المتخصصة أن هناك تطورا في مجال المسؤولية الاجتماعية، حيث أصبح الاتجاه نحو تفعيل وتقنين المسؤولية الاجتماعية في قطاع الأعمال. وأصبحت الشركات تقيم وفق درجة حرصها على التسابق في فعل الخير والقيام بمسؤوليتها تجاه مجتمعها وأوطانها. وبعد إعلان الهيئة العامة للاستثمار لمبادرة التنافسية، رؤي أن توحد الجهود، خاصة أننا جميعا في مؤسسة الملك خالد والمؤسسة العامة للاستثمار نخدم الهدف ذاته، ألا وهو خدمة الوطن من خلال رفع مستوى التنافسية المسؤولة وإسهام القطاع الخاص في خدمة المجتمع وتنميته. وهذا التكامل هو أساس النجاح الذي يدعونا إلى تطبيقه خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز وولي عهده الأمين الأمير سلطان بن عبد العزيز يحفظهما الله.

هل ستكون جائزة الملك خالد للتنافسية المسؤولة صنوا لجائزة المؤشر أم هي مندمجة فيها؟

لا توجد جائزة أخرى للمؤشر إلى جانب جائزة الملك خالد للتنافسية المسؤولة. فهي جائزة تعتمد على بيانات المؤشر في تسمية الشركات الفائزة بجائزة الملك خالد للتنافسية المسؤولة. لذلك فإنهما متكاملان. وهذا يعكس أهمية الشراكة بين مؤسسة الملك خالد الخيرية من جهة، والهيئة العامة للاستثمار من جهة أخرى.

هل تفضلتم بإعطاء نبذة مختصرة عن أهداف جائزة الملك خالد للتنافسية المسؤولة؟

هناك عدد من الأهداف والفوائد للجائزة منها: مواصلة نهج الملك خالد في الاهتمام بخدمة المجتمع السعودي. ورفع مستوى التنافسية المسؤولة بين منشآت القطاع الخاص في المملكة ونشر ثقافتها، وتكريم منشآت القطاع الخاص التي تضطلع بمسؤولياتها تجاه المجتمع السعودي، كذلك حث منشآت القطاع الخاص على تبني الأنشطة والمبادرات الاجتماعية ودعم الأعمال الخيرية والتنموية والاهتمام بالبيئة.

ماذا عن فروع الجائزة الأخرى التي أطلقت في بداية هذا العام؟

الفروع الثلاثة الأخرى لا تزال قائمة وهي تسعى إلى تحقيق أهدافها التي وضعت من أجلها، وتتلخص في الإسهام في توفير بيئة منتجة على شحذ همم العلماء والمفكرين ورجال الأعمال والشركات ودفعهم إلى قمة العطاء الفكري والعلمي والمادي، بما يفيد المجتمع في أهم مكوناته الاجتماعية، وبما يعزز القيم الاجتماعية النبيلة التي عمل على ترسيخها الملك خالد يرحمه الله.

هل تشعرون بأن ثمة جذورا لمبدأ التنافسية في الثقافة المحلية والإسلامية؟

بلا شك فالدين الإسلامي يحث على القيم النبيلة ومكارم الخصال، فرسول الهدى صلى الله عليه وسلم، إنما بعث ليتم مكارم الأخلاق. ومن أبرز هذه المكارم الحث على الكسب الحلال، والإنفاق في وجوه الخير. ولقد سار الملك الصالح على نهج النبي، صلى الله عليه وسلم في تلمس احتياجات الناس من حوله، والمتمثل في قوله، صلى الله عليه وسلم: "خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلي". ونحن في المؤسسة نسير على خطى الملك الصالح، فاتخذنا من حديث نبينا عليه أفضل الصلاة والتسليم شعارا لنا. ولم نكتف بذلك فقط وإنما نستشعر الواجب لأهلنا ووطننا من هذا الهدي النبوي الذي يدعونا للعمل بجد وإخلاص لنجعل من هذا الهدي النبوي نبراسا نهتدي به في جميع أعمالنا وخططنا في المؤسسة.

كيف يمكن أن تفعل هذه الجذور الثقافية لخدمة برنامج التنافسية المسؤولة للشركات وتحقيق أهدافها؟

الجائزة تُعد أحد السبل التي ستسهم - بإذن الله - في تفعيل قيمنا الإسلامية والعربية التي تحث على أعمال الخير والتكافل بين المسلمين وأبناء الشعب الواحد، وكما أشرت سلفا إلى تبني النهج النبوي. فنحن انطلقنا أيضا من توجيه نبوي يقول فيه نبي الرحمة: "من صنع أليكم معروفا فكافئوه" فاخترنا أن نتقدم لمكافأة القطاع الخاص بجائزة تحمل اسم الملك خالد للتنافسية المسؤولة ونشترك مع شركاتنا الوطنية بالسير على نهج الملك الصالح خالد بن عبد العزيز لكي نحقق مقولة نبينا بأننا وشركاتنا خير لأهلنا ووطننا. فقيمة الجائزة فيما تعكسه من تقدير الناس للشركات التي اقتحمت آفاق التنافسية المسؤولة من أجل خدمة الناس والوطن، وهو التقدير الذي يعكسه هذا المؤشر المحايد الذي تشرف عليه مؤسستنا الوطنية العامة للاستثمار والجائزة التي تطرحها مؤسسة غير ربحية هي مؤسسة الملك خالد الخيرية. هي شراكة نعبر فيها للشركات باسم أبناء الوطن بالشكر والتقدير لهذه الشركات التي أدركت واجبها الوطني فنسعى كمواطنين مستفيدين من عطاء هذه الشركات الخيري فنقف معها ونساند منتجاتها ونحترم مواقفها لأنها تقوم بواجبها تجاهنا فنرد الجميل لها ونكافئها على صنع المعروف امتثالا لقول الله سبحانه وتعالى: "وافعلوا الخير لعلكم تفلحون". "وهل جزاء الإحسان إلا الإحسان".

هل ترون ثمة دورا لقطاعات المجتمع المدني يمكن أن يساعد في تحقيق برامج التنافسية؟ وما مداخل هذا الدور على الصعيد الاجتماعي؟

سؤال جميل، ولا يخالجني أدنى شك في أن نجاح برامج مؤشر التنافسية المسؤولة يعتمد على تضافر الجهات كافة، من أجل تعميق تنمية الوعي بالمسؤولية التنافسية لدى الشركات والأفراد في المجتمع السعودي. فالتنافسية المسؤولة ستؤدي إلى الإسهام في رفاهية المجتمع ولذا لا بد أن يكون هذا المجتمع أكثر حرصا على أن يضع نصب عينيه أهمية تكريم منشآت القطاع الخاص وبالتحديد من خلال مؤسسات المجتمع المدني الأخرى وهذا ما نسعى لفعله من خلال طرح جائزة الملك خالد للتنافسية المسؤولة. وهذا الدور لمؤسسات المجتمع المدني المختلفة سيدعم وجود منشآت خاصة فاعلة، وذات أداء مرتفع. وفي النهاية ستسهم في تحقيق التنمية المستدامة، وسترفع من أداء منشآت القطاع الخاص، ويجعلها قادرة على التنافس حتى خارج المملكة، إنها منظومة النجاح لكل المجتمع.

إلى أي مدى يمكن أن يدعم إطلاق مؤشر التنافسية قطاع الأعمال في المملكة؟

سيدعم المؤشر والجائزة منشآت القطاع الخاص، ويزيد من فاعليتها وإنتاجيتها وإسهامها في تنمية المجتمع وتطويره، وذلك من خلال وعي هذه المنشآت بدورها في الإسهام في تطوير المجتمع. كما أن التنافسية المسؤولة تعنى بنشر ثقافة التنافس المسؤول الذي يأخذ في الاعتبار المجتمع والبيئة، بحيث تحرص الشركات على المحافظة على البيئة أثناء عملها، وتحرص على سلامة منتجاتها، وهذا كله بالطبع سينعكس على نظرة المجتمع المجتمع، وبعضها يكمل البعض الآخر. المهم ليس كثرة الجوائز وإنما نشر الثقافة التي تحاول تلك الجوائز مكافأة مطبق تلك الثقافة الخادمة للمجتمع الذي تنتمي له الشركات الربحية للمشاركة بأعمال غير ربحية. وفي بعد آخر اتفق معك في أن التقليل من قيمة الجوائز أو معايير تطبيقه قد يضعفها على المدى البعيد، ولذلك حرصنا كل الحرص في مؤسسة الملك خالد الخيرية أن لا نبدأ في منح الجائزة دون تحديد الأطر الإيجابية نحو قطاع الأعمال. وعموما الدخول في مجال التنافسية المسؤولة يعني التحرك التنافسي الذي يسعى إلى تحقيق الأهداف الربحية دون الإغفال للجوانب الإنسانية وبهذا يصبح لشركات الوطن قلب نابض بحب الخير وعمله وهذا تجسيد حقيقي لفكرة أن الشركات المسؤولة تحقق الرفاه الاجتماعي.

مع كثرة الجوائز التي تمنح للشركات، ومع كثرة الجهات المانحة، ألا تعتقدون أن الكثرة تزيد اللغط حول المفهوم وأفضل ممارساته؟

أبدا.. كثرة الجوائز أمر إيجابي لأن فيه دعما وتشجيعا للأداء والتميز سواء في مجالات العلم والمعرفة أو العمل الخيري. وجائزة الملك خالد بفروعها الأربعة (الإنجاز الوطني، العلوم الاجتماعية، المشاريع الاجتماعية، والتنافسية المسؤولة)، تتكامل مع بعضها، إلا أنها تختلف عما سواها. ولكن جميع الجهود والجوائز تتضافر في خدمة الضابطة لمنحها لمن يستحقها في الفرع الذي تم تحديده.

كيف يدعم المؤشر استراتيجية مؤسسة الملك خالد؟

المؤسسة تدعم العمل الخيري التنموي، وتركز على الارتقاء بالأفراد والفئات التي تخدمها، لذلك فإن جائزة الملك خالد للتنافسية والمؤشر الذي تعتمد عليه، يقع ضمن دائرة اهتمام المؤسسة وأنشطتها. فكما هو معروف، فإن مؤسسة الملك خالد تهدف إلى تحقيق الغايات النبيلة للمبادئ والمثل والقيم التي سعى إليها الملك خالد - يرحمه الله - من أجل خدمة الفرد والمجتمع، والرفع من مستواه الاجتماعي والتعليمي والثقافي والمهني. وعموما، فإن هذه الجائزة تهدف إلى تكريم كل مؤسسة نصب في تحقيق تلك الغايات النبيلة التي دعى إليها الملك خالد يرحمه الله. كما أن المؤسسة تعمل حاليا لتطبيق معايير خاصة لتصنيف مؤسسات العمل الخيري وغير الربحية في المملكة، وهو الأمر الذي يوضح التكامل بين منح جائزة الملك خالد من خلال مؤشر التنافسية المسؤولة وسعي المؤسسة لتطبيق مؤشر آخر يكشف تصنيف الجمعيات الخيرية.

كيف تتوقعون تجاوب الشركات مع المؤشر؟ والجائزة؟

أتوقع أن يكون التجاوب إيجابيا لأن المؤشر والجائزة هما في خدمة هذه الشركات، ويهدف إلى تشجيعها لزيادة فاعليتها وإنتاجيتها، ومن ثم دورها في المجتمع، وإسهامها في تنميته والمحافظة عليه. ولكن قد يحتاج الأمر إلى جهود كبيرة في إيصال هذه الرسالة إلى الشركات ونشر ثقافة التنافسية المسؤولة والمسؤولية الاجتماعية نحو المجتمع. والذي يهمنا الآن هو تكاتف الجهود من أجل نشر ثقافة التنافسية المسؤولة داخل شركات القطاع الخاص السعودية. فمع زيادة الوعي بأهمية التنافسية المسؤولة تصبح من ضمن أدبيات العمل المؤسسي ومن ثم تنعكس على جودة المخرجات الموجهة لخدمة المجتمع.

هل ستكون الجائزة سنوية؟

نعم، ستمنح الجائزة كل سنة، مما سيجعل تأثيرها مستمرا، ودورها معمقا في تشجيع الشركات التي تضطلع بدورها في خدمة المجتمع، والتنافس المسؤول. وهذا النوع من الجوائز المرتبطة بمؤشرات الأداء تحتاج إلى التكرار السنوي من أجل أن نعرف مدى التقدم الكمي والنوعي في أداء الشركات وتوعية برامج التنافسية المقدمة للوطن.

ما هي المعايير التي ستطبق لتقييم الشركات وهل سيكون لأمانة الجائزة أي تدخل مباشر؟

سيعتمد تقويم الشركات على المعايير التي يشتمل عليها المؤشر، وهي معايير مرتكزة على التزام الشركات بالمعايير والأنظمة ومحافظتها على البيئة، وإسهامها في تنمية المجتمع، وعلاقاتها مع شركائها والمستفيدين من خدماتها أو منتجاتها، وهذه المعايير ما هي إلا ثمرة لجهود علمية بذلتها كوادر مؤهلة في الهيئة العامة للاستثمار وأمانة جائزة الملك خالد، مع الاستفادة من الخبرات والتجارب العالمية.

كيف يتم تقويم مرتبة ومكانة ودرجة كل شركة في سلم مؤشر التنافسية؟

تقويم الشركات يتطلب مقابلات مع المسؤولين فيها، واستكمال استبيانات خاصة، إضافة إلى الاطلاع على وثائق تدعم إجابات الشركة عن الأسئلة التي تشتمل عليها صحيفة "الاستبانة" التي أعدت بناء على المعايير المتفق بشأنها. بعد وضع الأوزان المقابلة لإجابة كل شركة عن أسئلة "الاستبانة"، وتحليلها إحصائيا، تقوم لجنة مشتركة بتسمية الشركات الثلاث التي حصلت على أعلى الدرجات بناء على المعايير التي يتكون منها المؤشر.

أوجدت مؤسسة الملك خالد الخيرية مركزا لدعم ومساندة المؤسسات والجمعيات غير الربحية في المملكة.. يهدف هذا المركز إلى بناء القدرات الوطنية في مجال العمل الخيري والتطوعي ونقل المعارف والخبرات العالمية للمؤسسات الوطنية غير الربحية.

ودشنت المؤسسة باكورة برامج هذا المركز بورشتين لبناء القدرات الوطنية في مجال التنمية المحلية، وذلك بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ESCWA. وتم تنفيذ هاتين الورشتين التدريبيتين المتزامنتين (إحداهما للرجال والأخرى للنساء) أولا في منطقة الرياض ثم تنتقل إلى بقية مناطق المملكة حسب أعداد المرشحين للالتحاق بها من القطاعين العام والخاص. وتهدف هذه الدورات إلى نشر وتعميق مفهوم التنمية المحلية، وتحويله إلى واقع ملموس من خلال مشاريع ميدانية تلبي حاجات المجتمع المحلي وتسهم في مواجهة مشكلاته.

يشير الأمير فيصل بن خالد أمير منطقة عسير ونائب رئيس مجلس أمناء مؤسسة الملك خالد الخيرية إلى أن هذا المشروع يسعى إلى تعزيز القدرات الوطنية في العمل التنموي وتفعيل الشراكة فيما بين الجهات الحكومية المتمثلة في الوزارات ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من الجهات المهتمة بالتنمية المحلية، ويتوافق هذا البرنامج مع التوجه الاستراتيجي للمؤسسة ومتطلبات تحقيق التنمية على مستوى المملكة.

وفي الأسبوع الماضي أطلقت مؤسسة الملك خالد الخيرية جائزة الملك خالد للتنافسية المسؤولة وتهدف إلى وضع إطار عام لبرامج المسؤولية الاجتماعية للشركات السعودية، والتي وقعت في جدة بين مؤسسة الملك خالد الخيرية والهيئة العامة للاستثمار، وستمنح جوائزها خلال حفل افتتاح منتدى التنافسية الدولي في كانون الثاني (يناير) 2009 لأفضل ثلاث شركات سعودية في مجال التنافسية المسؤولة، وذلك بناء على المعايير المعتمدة في المؤشر.

وقال الأمير فيصل بن خالد في حوار مفصل مع "الاقتصادية": إن مؤسسة الملك خالد الخيرية قامت على فلسفة العمل الخيري الميتي على دعم المبادرات الجادة التي تسهم في نمو المجتمع.

ويضيف الأمير فيصل بقوله "إننا إذ ندعم هذه الجائزة فإننا نعلم أنها ستحقق، بإذن الله، أهداف القيادة الرشيدة لخادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين التي جعلت التنمية المستدامة من أهدافها الكبرى. وتدشين جائزة الملك خالد للتنافسية المسؤولة ما هو إلا مسعى للسير في الاتجاه نفسه".

ووفقا للأمير فيصل بن خالد، فإن المؤسسة تهدف إلى ترسيخ المعايير الدقيقة في منح الجائزة لمستحقيها.

ويشير الأمير فيصل بن خالد إلى أن أبناء الملك خالد، رحمه الله، جنّدوا أنفسهم في مؤسسة الملك خالد الخيرية لتحقيق ريادة في العمل الخيري المؤسسي في ظل توجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز وولي عهده الأمين الأمير سلطان بن عبد العزيز.. ويضيف "لن نألو جهدا في خدمة العمل الخيري والمساهمة في تطويره أو نشر ثقافته بين الناس، فخطواتنا المقبلة ستكون، بإذن الله، أكثر خبرة وأكثر انتشارا. فمؤسسة الملك خالد بذرة خير من غرس خالد بن عبد العزيز في أبنائه، وها نحن نضع قطاف ثمرة ذلك الغرس لخدمة أهلنا في المملكة العربية السعودية لتأصيل النهج النبوي في عملنا المؤسسي".

إلى تفاصيل الحوار مع الأمير فيصل بن خالد بن عبد العزيز أمير منطقة عسير ونائب رئيس مجلس أمناء مؤسسة الملك خالد الخيرية:

التنافسية المسؤولة عميقة الجذور في ثقافتنا الإسلامية ويرتكز عليها عملنا في مؤسسة الملك خالد الخيرية

مجلس مؤسسة الملك خالد الخيرية الأعضاء والمؤسسون

- حرم الملك خالد بن عبد العزيز آل سعود رحمه الله الأميرة صيتة بنت فهد الدامر
- الأمير عبد الله بن خالد بن عبد العزيز
- الأمير فيصل بن خالد بن عبد العزيز
- الأميرة الجوهرة بنت خالد بن عبد العزيز
- الأميرة نوف بنت خالد بن عبد العزيز
- الأميرة موضي بنت خالد بن عبد العزيز
- الأميرة حصة بنت خالد بن عبد العزيز
- الأميرة البندري بنت خالد بن عبد العزيز
- الأميرة مشاعل بنت خالد بن عبد العزيز

قريبا سنطلق مؤشر تصنيف الجمعيات غير الربحية في المملكة

تقويم الشركات يعتمد على معايير مرتكزة على التزام الشركات بالأنظمة ومحافظتها على البيئة

الأمير فيصل بن خالد بن عبد العزيز أمير منطقة عسير نائب رئيس مجلس الأمناء يتحدث للزميل سعود التويم بعد إطلاق جائزة الملك خالد للتنافسية المسؤولة. تصوير: مروان الجهني - «الاقتصادية»